الكويت تترأس اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بمراقبة تطبيق اتفاق ڤيينا

المرزوق: حريصون على تنفيذ اتفاق «أوپيك» بعزيمة تفوق التعهدات

كونا: أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق ان الكويت حريصة على تنفيذ الاتفاق المبرم بين منتجي النفط بخفض الانتاج وانها تصر على تنفيذ هذا التعهد بعزيمة تفوق تعهداتها.

جاء كلام المرزوق في تصريح أدلى به لدى وصوله الى العاصمة النمساوية لترؤس أعمال الاجتماع الوزاري الاول من نوعه للجنة الوزارية المعنية بمراقبة تطبيق اتفاق ڤيينا التاريخي لخفض الانتاج المبرم بين الدول المنتجة للنفط من داخل وخارج منظمة أوپيك، والنظر في تطورات سوق النفط ولا سيما ما يتصل بمعادلة العرض والطلب.

وأكد المرزوق أهمية هذا الاجتماع الوزاري الذي يهدف الى اعتماد آلية لتطبيق الاتفاق المبرم بين دول المنظمة والدول من خارجها، حيث تتمثل أهمية هذه الآلية الخاصة في مراقبة السوق في كونها ستبين مدى التزام الدول بالخفض المتفق عليه. وردا على سؤال حول مدى اطمئنانه كرئيس للجنة الوزارية حول التزام الدول بتطبيق الاتفاق المتفق عليه في ڤيينا نهاية العام الماضي والقاضي بخفض الإنتاج بما يقارب مليون و658 ألف برميل في اليوم، اعرب المرزوق عن تفاؤله بالتزام الدول من داخل وخارج «أوپيك» بالقرارات التي تم التوصل اليها في اجتماع ڤيينا الاخير حول خفض الانتاج، مشيرا الى ان التصريحات الروسية الاخيرة أكدت التزام روسيا بالاتفاق، وهو ما يبعث على الاطمئنان.

واعتبر ان وجود ممثلين عن الدول من خارج المنظمة في تركيبة اللجنة يؤكد مدى جدية المنتجين من خارج «أوپيك» بالانخراط في هذه العملية التي تهدف بشكل اساسي الى تحقيق التوازن في السوق النفطية العالمية.

وحول ارتفاع الاسعار بواقع 20٪ منذ الاعلان عن اتفاق ڤيينا في العاشر من شهر ديسمبر الماضي ودلالات ذلك، قال الوزير: «سنتعرف أكثر على الأرقام الدقيقة حول تطور مستويات الاسعار خلال المرحلة المقبلة ومدى التزام الدول الاعضاء بما تم الاتفاق عليه، وذلك بعد ان نحصل على تقارير بهذا الخصوص نهاية يناير الجاري او مطلع فبراير، وهو ما سيمكننا من الوقوف حقيقة على مدى التزام الجميع بالاتفاق المبرم».

وفيما يتعلق بإمكانية تمديد الخفض المتفق عليه لستة اشهر إضافية لدعم السوق النفطية العالمية، أفاد المرزوق بأن وزراء نفط المنظمة سيعقدون اجتماعهم الوزاري نصف السنوي في مايو المقبل وسينظرون حينها في مدى حاجة المنظمة الى تمديد الاتفاق من عدمه.

وعن جدول أعمال الاجتماع الاول للجنة المراقبة الوزارية الذي سيبدأ أعماله اليوم الأحد في مقر المنظمة، قال المرزوق ان الاجتماع سيلقي الضوء على تطورات السوق النفطية منذ الاتفاق الأخير، وذلك ضمن إطار متابعة الإشراف على إعلان التعاون المشترك يلي ذلك مداولات مغلقة بين أعضاء اللجنة الوزارية للخروج بخلاصة مشتركة.

وخلص الوزير المرزوق في ختام تصريحه الى القول ان الجميع يبدي التزاما بتطبيق ما تم الاتفاق عليه في اجتماع ڤيينا الأخير والقاضي بسحب الفائض من الخام في السوق النفطية العالمية.

عصام المرزوق خلال توجه لترؤس أعمال الاجتماع الوزاري للجنة الوزارية المعنية بمراقبة تطبيق اتفاق ڤيينا التاريخي

اجتماع وزراء نفط «أوپيك» في مايو يبحث مدى إمكانية تمديد الاتفاق من عدمه

حتى الآن .. وتوقعات بالارتفاع خلال الشهرين المقبلين

43 دولاراً متوسط سعر النفط الكويتي في 2016/ 2017

أحمد مغربي

قال الخبير النفطي محمد الشطي ان معدل سعر النفط الكويتي خلال السنة المالية 2016/ 2017 ارتفع الى 43 دولارا للبرميل وهو مستوى اعلى بحوالي 8 دولارات عن السعر التأشيري المحدد في الميزانية العامة للدولة، متوقعا ان يرتفع المعدل خلال الشهرين المقبلين في ظل الارتفاعات المضطردة للاسعار.

وذكر الشطي في تصريح لـ «الأنباء» ان متوسط أسعار النفط الكويتي خلال عام 2016 بلغت 38,9 دولارا للبرميل.

وأشار الى ان لجنة مراقبة تنفيذ خفض انتاج النفط ستعقد اول اجتماعاتها اليوم في ڤيينا برئاسة الكويت والتي تضم أيضا الجزائر وڤنزويلا وروسيا وسلطنة عمان.

وحول أسعار النفط العالمي، قال الشطي ان اسعار النفط تماسكت في ظل الأجواء الإيجابية التي تمر بها الأسواق وسط مؤشرات إيجابية مع دخول اتفاق «أوپيك» حيز التنفيذ في يناير الجاري، مبينا ان خفض الانتاج دفع المضاربين بتعزيز مراكزهم في الأسواق الآجلة وهو ما شجع أسعار النفط على التعافي وسط أنباء تفيد بخفض برامج التحميل الشهرية المتجهة الى دول جنوب شرق آسيا لتلحق بذلك الخفض الذي حدث لأوروبا وأميركا.

وأشار الى ان التقديرات الأولية تظهر ان دول أوپيك قد قامت بخفض إنتاجها للنفط خلال شهر يناير، عن مستويات الانتاج في شهر ديسمبر 2016، وذلك تماشيا مع اتفاق خفض الانتاج في 30 نوفمبر 2016، وهو ما دفع الوزير السعودي الفالح بتصريحات بانه فعليا قد تم سحب 1,5 مليون برميل يوميا من السوق النفطية خلال شهر يناير، وهو تطور إيجابي بالنسبة للسوق النفطية لأنه يعني عدم ارتفاع الإنتاج، بل تم خفض الانتاج باتجاه التوازن.

وذكر ان المراقبين لأوضاع السوق اجمعوا على ان روسيا قامت بخفض الإنتاج خلال يناير، وذلك على الرغم من ان البعض عزا الخفض الروسي الى الظروف القاسية التي يفرضها موسم الشتاء وتأثر عمليات الانتاج، ولكن المهم في نهاية المطاف هو جدية اتفاق الخفض بين المنتجين، وكذلك مسارعة المنتجين للتدليل على قيامهم بالخفض من خلال إخطارهم لزبائنهم وقد وجدنا ذلك في تصريحات صادرة من السعودية والكويت والعراق.

وكانت أوپيك توصلت في 30 نوفمبر 2016 إلى اتفاق بتقليص إنتاج أعضائها بواقع 1,2 مليون برميل يوميا بدءا من يناير 2017.

كما نجحت منظمة أوپيك بإنجاز أول اتفاق تاريخي مع 11 دولة من خارج المنظمة لتقليص إنتاجها بنحو 558 مليون برميل يوميا في 11 ديسمبر.

محمد الشطي

«النفط الكويتي» بـ 50 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 15 سنتا ليبلغ 50,28 دولارا بزيادة نسبتها 0,3٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط بفعل توقعات بأن يظهر اجتماع لكبار منتجي النفط في العالم مطلع الأسبوع المقبل التزامهم باتفاق عالمي لخفض الإنتاج، وذلك على الرغم من زيادة أنشطة الحفر في الولايات المتحدة.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 1,33 دولار ليصل الى مستوى 55,49 دولارا، كما ارتفع سعر برميل الخام الأميركي 1,05 دولار ليصل الى مستوى 52,42 دولارا.

سوق النفط أصبح متفائلاً أكثر من اللازم

استطلاع: 47 دولاراً أسعار النفط بالربع الأول

محمود عيسى

أظهرت نتائج استطلاع اجرته محطة «سي ان بي سي» وشارك فيه خبراء متخصصون في شؤون الطاقة ان اسعار النفط ستتراجع الى ما دون 50 دولارا للبرميل اذا ما عجزت منظمة أوپيك عن الالتزام بخفض الحصص الذي تمت الموافقة عليه. وقال بعض المشاركين في الاستطلاع ان معدل الامتثال المتوقع من أعضاء أوپيك قد يصل الى 80٪، اي ما يترجم إلى ما يقرب من مليون برميل من النفط يوميا يتم سحبها من السوق. ويرى آخرون أن سوق النفط أصبح متفائلا أكثر من اللازم. وقال الرئيس العالمي لاستراتيجية أسواق السلع في بنك «بي. ان.بي باريبا» الفرنسي هاري تشيليغوريان «إن الارتفاع الأخير في أسعار النفط فوق مستوى 50 دولارا جاء نتيجة الاعتقاد بما سيحدث اكثر منه اعتمادا على الواقع، حيث ان اي بيانات مؤكدة بشان الامتثال بالتعهدات حول خفض امدادات أوپيك والدول المنتجة من خارجها لن تظهر حتى فبراير المقبل»، وقال انه يتوقع الا يتجاوز متوسط سعر خام برنت 47 دولارا في الربع الاول من 2016».

ولم يقتصر هذا الاعتقاد على مسؤول البنك الفرنسي، فقد شاركه هذا الرأي رئيس أبحاث السلع في بنك كومرتس بنك الالماني يوجين واينبرغ، حيث قال «إنني مقتنع بأن الأسعار ستنخفض خلال السنة لأن الاسواق ستتأكد من أن أوپيك لن تلتزم بخفض الانتاج، اما روسيا فإنها لن تمتثل على الإطلاق، بالمقابل، فإن النفط الصخري الاميركي أخذ في الانتعاش بفضل النطاق الواسع لبعض الخطوات التي ستقدم عليها إدارة ترامب الرئيس الاميركي الجديد فيما يتعلق بصناعة النفط».

وعلى صعيد متصل، رفعت الوكالة الدولية للطاقة توقعاتها لانتاج النفط الصخري الاميركي لهذا العام بزيادة نحو 500 الف برميل يوميا بحلول نهاية 2017، ما يعني زيادة تبلغ في المتوسط 170 الف برميل يوميا للعام بأكمله. وعلاوة على ذلك فإن البرازيل وكندا ستضيفان 415 الف برميل اخرى يوميا من المشروعات الكبرى التي وضعت لها الخط قبل سنوات، والتي يجري العمل عليها حاليا.

وتقول الوكالة ان تخفيضات أوپيك قد تؤدي الى تقليص كبير في المخزونات يصل الى 700 الف برميل يوميا وتحدث ضغوطا على السوق في النصف الاول من العام، ما يؤدي الى ارتفاع الاسعار.ولكن المنتجين من خارج نطاق أوپيك قد يزيدون انتاجهم بشكل يدفع الاسعار نحو التراجع من جديد في النصف الثاني من العام، ومن المتوقع ان تعود التقلبات الى الاسواق ولكن في حدودها الدنيا.

تقرير

«وكالة الطاقة»: الأسعار ستتراجع خلال العام الحالي .. رغم اتفاق «أوپيك»

«كامكو»: 2016 عام صعب للنفط.. و2017 أكثر تقلباً

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار ان 2016 كان أحد أكثر الأعوام تقلبا التي مرت على أسواق النفط، مع بلوغ الأسعار أدنى مستوياتها على مدى أكثر من عقد نظرا لاستمرار منتجي النفط في ضخ الإنتاج بسرعة خارقة بهدف الاحتفاظ بحصتهم السوقية. واضاف تقرير «كامكو» ان أبرز الضحايا كانوا المنتجين مرتفعي التكلفة، وخاصة منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة الأميركية وكندا، إلا أن معدل تراجع الإنتاج بسبب هبوط أسعار النفط كان بمعدل أبطأ بكثير مما كان متوقعا في الأساس من خلال قيام منتجي النفط الصخري بإطالة أمد آبار النفط القائمة وكبح أنشطة الحفر الجديدة. وقد ساهمت احداث مثل حرائق الغابات في كندا والقضايا السياسية التي ظهرت في دول بعض منتجي أوپيك في تقديم مساندات متقطعة لأسعار النفط، إلا ان الدعم الثابت وردة الفعل الأقوى كان مصدرها المباحثات المتواصلة فيما يتعلق باتفاقيات تقليص الإنتاج والتي تم التوصل إليها في نهاية العام.وقد أنهي خام أوپيك العام عند سعر 53,3 دولارا للبرميل في حين بلغ خام برنت 55 دولارا للبرميل، فيما يعد أعلى مستوى على مدى 18 شهرا بنمو سنوي 70 و50٪، على التوالي. وقد حدثت معظم تلك الارتفاعات خلال النصف الثاني من 2016 وخاصة في ديسمبر 2016 نظرا لالتزام المنتجين من الأعضاء وغير الأعضاء بأوپيك بتقليص الإنتاج، وهو الاتفاق الذي أحاطت به شكوك عديدة من قبل مراقبي النفط.

إلا ان المفاجأة الأكبر تمثلت في الالتزام بحصص تقليص الإنتاج كما يتضح من التقارير خلال يناير 2017، مع قيام السعودية والكويت بتقليص انتاجهما من النفط بأكثر من الكميات التي التزما بها، حيث تراجع الانتاج السعودي لأدنى مستوياته في 22 شهرا وبلغ أقل من 10 ملايين برميل يوميا خلال يناير 2017، في حين تراجع الإنتاج الكويتي إلى 2,707 مليون برميل يوميا، حيث تصادفت أعمال صيانة آبار النفط مع اتفاقيات تقليص الإنتاج.

ولكن هناك تهديدا ضمنيا لسوق النفط يتثمل في قيام الولايات المتحدة بضخ كميات كافية من النفط الصخري كفيلة بموازنة أثر تقليص الإنتاج، أو في حالة عدم التزام بعض منتجي النفط بتقليل الكميات المتفق عليها، حينها قد تقوم السعودية بفتح جميع المحابس والعودة إلى مستويات الإنتاج السابقة.

من جهة أخرى، أعطت مؤخرا وكالة الطاقة الدولية نظرة مناقضة عن أسواق النفط على المدى القصير في 2017، حيث ذكرت الوكالة انه يتوقع لأسعار النفط ان تتراجع في وقت لاحق من هذا العام على الرغم من اتفاقية الأوبك نظرا لتشجيع ارتفاع أسعار النفط لمنتجي النفط الصخري الأميركي على ضخ مزيدا من الإنتاج.

وسيكون لهذا الأمر تأثير عكسي على أسعار النفط، كما يتوقع أن يظل السوق متقلبا خلال العام، وقد تجلى ذلك واضحا من خلال الزيادة البطيئة والمستمرة في عدد حفارات النفط في الولايات المتحدة الأميركية، والتي ارتفعت بثبات على مدى 11 اسبوعا حتى الأسبوع الماضي حين بدأت في التراجع بعدد 7 حفارات لتصل إلى 522 حفارا.

ويأتي هذا متماشيا مع توقعاتنا بأن ارتفاع سعر النفط أعلى من 50 دولارا للبرميل سيكون محركا دافعا لمنتجي النفط الأميركي نحو مزيدا من الانتاج. وسوف يعمل ذلك على موازنة أثر اتفاقية أوپيك ودفع الأسواق نحو التوازن في أواخر العام 2017.

وعلى صعيد الإنتاج، فقد شهد 2016 زيادة بنحو 576 ألف برميل يوميا أو ما نسبته 2,0٪ في إنتاج الأعضاء الحاليين بمنظمة الأوبك (باستثناء اندونيسيا وشمول الجابون) حيث بلغ 33,1 مليون برميل يوميا في ديسمبر 2016.

وعلى أساس شهري، فقد تراجع الإنتاج النفطي للدول الأعضاء بأوپيك بنسبة 0,9٪ أو 310 آلاف برميل يوميا بسبب التراجع الشديد لإنتاج نيجيريا بواقع 200 ألف برميل يوميا تبعه تراجع الإنتاج السعودي والفنزويلي بواقع 50 ألف برميل يوميا و40 ألف برميل يوميا، على التوالي.